

المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الميزانية والمراقبة



الرباط في 03 فبراير 2009

رسالة دورية عدد: 09/21/م.م

من وزير العدل

إلى السادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف التجارية

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم الإدارية

القضاة المقيمين بالمراكز ونواب وكلاء الملك لديها

الموضوع: حول الإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، أخبركم بأن قانون المالية لسنة 2008 أحدث تعديلا بالجانب المدين للحساب المرصد لأموال خصوصية، وذلك بمقتضى المادة 24 منه، والتي نصت على "الإعانات الخاصة والجزافية الممنوحة لموظفي وأعوان كتابة الضبط طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل"، حيث صدر المرسوم رقم 2.08.72 بتاريخ 5 رجب 1429 (9)

يوليوز 2008) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5646 بتاريخ 6 رجب 1429 (10 يوليوز 2008)، والذي تم بمقتضاه تحديد المبلغ السنوي الأقصى للإعانة الجزافية أو الخاصة، والدرجات والأطر المماثلة لها في سلم الأجور المخول لها الاستفادة منها.

هذا، ورغبة في تفعيل الآليات العملية لتطبيق مقتضيات المرسوم السالف الذكر، فيما يخص الإعانات الخاصة، أطلب منكم حث السادة رؤساء كتابات الضبط ورؤساء كتابات النيابة العامة، على موافاة مديرية الميزانية والمراقبة بكيفية منتظمة في بداية كل سنة بالجدول العام لتوزيع الأشغال على كافة الموظفين مصادق عليه من طرفكم، مع العمل بشكل منتظم على إعداد القائمة الخاصة بالموظفين المعهود إليهم استيفاء الغرامات والعقوبات المالية التي تحكم بها المحاكم والمصاريف القضائية والرسم القضائي وذلك في متم كل سنة، معززة ببطاقات الإنتاج الخاصة بكل موظف على حدة، طبقا لمقتضيات الرسالة الدورية عدد 4/13540 بتاريخ 1994/10/12، حتى يتسنى لنا معرفة إنتاج كل موظف ومدى مساهمته في عملية التحصيل، مع الإشارة إلى أن القوائم الواردة على الوزارة وغير المصحوبة بالوثائق المذكورة ستعتبر لاجية وغير ذات جدوى. ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، أطلب منكم الحرص على تطبيق هذه المقتضيات بكامل الدقة والعناية، وإشعارنا بتوصلكم بهذه الدورية، والسلام./.

عن وزير العدل وبالتفويض منه

الكاتب العام

الإمضاء: محمد لديدي